جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية القانون

الحماية القانونية للأطفال من مخاطر المحتوى الاباحي

تقدم به الطالب

نعيم كاظم عطيه

الى مجلس جامعة المستقبل عمادة كلية القانون

كجزء من نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بأشراف

م . م . رؤى خالد

1446هـ **2025م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

صدق الله العلي العظيم النمل /19

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي عملي هذا

إلى من سهرت على تربيتي وسقتني دفئا وحنان . . .إلى من جعلتني رجلا في هذا

الزمان . . .إلى من يعجز عن وصفها اللسان . . .فلا كلماتي ستكفي ولا

السطور . . .ولا عبارات المدح التي عرفت على مر العصور

"أمي"

إلى من هو تحت رحمة الله وتحت الثرى الذي علمني العطاء بدون إنتظار . . .إلى من

أحمل إسمه بكل إفتخار "أبي"

الى من فتحت ابوابه لمساعدتي في هذا البحث مشرف البحث

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها . . .إلى نبض المحبة

إلى كل أصدقائي وأحبتي

إلى كل زملائي في الدراسة

الشكر و الامتنان

في البداية نحمد الله تعالى على أن وفقنا لإنجاز هذا البحث، له الحمد والشكر..

ثم أود أن أشكرالمشرف القائم على بحثي ، الذي كانت خبرته لا تقدر بثمن في صياغة أهم مواضيع البحث ومنهجيته. فقد دفعتني ملاحظاته إلى صقل تفكيري ورفع عملي إلى مستوى أعلى. ثم أود أن أعرب عن تقديري لزملائي من فترة تدريبي لتعاونهم الرائع معي ومساندتهم لي. والى لجنة التقييم البحث التي أتيحت لي لمواصلة بحثي.

مقدمة

يعد انتشار المحتوى الإباحي على الإنترنت من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث أصبح الوصول إليه متاحًا بسهولة، حتى للأطفال، بسبب التطور التكنولوجي السريع وانتشار الهواتف الذكية. يشكل هذا المحتوى تهديدًا مباشرًا على الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال، كما أنه قد يعرّضهم للاستغلال الجنسي والانحرافات السلوكية .لهذا السبب، تبرز أهمية الحماية القانونية كوسيلة رئيسية لمكافحة هذه الظاهرة، من خلال وضع تشريعات صارمة، وتعزيز الدور الرقابي للحكومات، وتوفير آليات حماية للأطفال من التعرض لهذا النوع من المحتوى. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القوانين والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول، بما في ذلك العراق، لحماية الأطفال من المحتوى الإباحي، مع تقديم توصيات لتعزيز هذه الحماية.

أهمية البحث:

تمثل أهمية هذا البحث في أنه يعالج قضية حساسة وخطيرة تؤثر على الأطفال والمجتمع بشكل عام. يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط التالية:

1. حماية الأطفال من الأضرار النفسية والاجتماعية الناتجة عن التعرض للمحتوى الإباحي، مثل الاكتئاب، القلق، وتشويه المفاهيم الأخلاقية.
2. تعزيز الجهود القانونية والتشريعية لضبط المحتوى الإباحي على الإنترنت ومنع وصول الأطفال إليه.
3. زيادة الوعي لدى الأسر والمجتمع حول المخاطر المحتملة وكيفية الحد منها باستخدام الوسائل التقنية والتربوية.
4. تحليل القوانين الدولية والإقليمية التي تهدف إلى مكافحة استغلال الأطفال رقميًا، مع التركيز على الإجراءات المتبعة في العراق.
5. اقتراح حلول وتوصيات لتحسين آليات الرقابة الإلكترونية وحماية الأطفال من الاستغلال عبر الإنترنت.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها:

- دراسة الإطار القانوني لحماية الأطفال من المحتوى الإباحي على المستويين الدولي والمحلي.
- تحليل التحديات القانونية والتقنية التي تواجه جهود حظر المحتوى غير الأخلاقي في العراق والدول العربية.
- تقييم دور المؤسسات الحكومية في تنفيذ القوانين وتطبيق الرقابة الفعالة على الإنترنت.
- تحديد مسؤوليات الأسر والمجتمع المدني في حماية الأطفال من التعرض لهذه المخاطر.
- اقتراح استراتيجيات جديدة لتعزيز الحماية القانونية والرقابية للأطفال من المحتوى الضار على الإنترنت.

مشكلة البحث

مع تزايد استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية بين الأطفال، أصبح المحتوى الإباحي أكثر سهولة في الوصول إليه، مما يؤدي إلى آثار نفسية وسلوكية واجتماعية خطيرة عليهم. المشكلة الرئيسية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها تتجسد في الأسئلة الآتية:

- ما تعريف المحتوى الإباحي وتصنيفاته القانونية؟
- ما الآثار النفسية والاجتماعية والقانونية للمحتوى الاباحي على الأطفال؟
- ما آليات الحماية القانونية وسبل تفعيلها لمواجهة انتشار المحتوى الإباحي؟

منهجية البحث:

سنعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالحماية القانونية للأطفال من مخاطر المحتوى الاباحي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتشريعي لحماية الأطفال من المحتوى الإباحي

تمهيد:

في هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي والتشريعي لحماية الأطفال من المحتوى الإباحي. يتناول المطلب الأول مفهوم المحتوى الإباحي وتأثيره على الأطفال، حيث سيتم في الفرع الأول تعريف المحتوى الإباحي وتصنيفاته القانونية، لتوضيح المعايير التي يتم من خلالها تصنيف هذا النوع من المحتوى وفقًا للأنظمة القانونية المختلفة. أما **الفرع الثاني، فسيناقش التأثيرات النفسية والاجتماعية والقانونية للمحتوى الإباحي على الأطفال، من خلال تحليل الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على تعرضهم له، وأهمية توفير الحماية القانونية والمجتمعية لضمان بيئة رقمية آمنة لهم.

المطلب الأول: مفهوم المحتوى الإباحي وتأثيره على الأطفال

الفرع الأول: تعريف المحتوى الإباحي وتصنيفاته القانونية

- **تعريف المحتوى الإباحي:**

يعتبر تعريف المواد الإباحية بوجه عام محل اختلاف، نظراً لاختلاف مفهوم الآداب العامة والمعايير التي تجسدها في كل مجتمع، وكذلك لتأثير تعريفها باختلاف الأخلاق السائدة والثقافة، والمعتقدات الدينية والاجتماعية والتي يصعب ترجمة ما تحتويه من مضمون إلى قواعد قانونية، وعلى سبيل المثال تشمل بعض تعريفات المواد الإباحية كل أنواع التمثيل المرئي أو المسموع، بينما يستبعد البعض الأخر اللوحات والرسومات أو النصوص، ولا يقتصر هذا الاختلاف على الصعيد الوطني، حيث نجد هناك اختلاف في التعريفات القانونية لكل من الطفل والمواد الإباحية على الصعيد الدولي.

ووفقاً الفقرة الثالثة من المادة الثانية للبرتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بشأن بيع ودعارة الأطفال، واستخدامهم في الاعمال الإباحية الصادر عام 2000، والذي دخل

حيز النفاذ في 18 يناير 2002، يقصد بالمواد الإباحية:" أي عرض أو تمثيل بأية وسيلة كانت حقيقية أو بالمحاكاة، أو أي عرض للأعضاء الجنسية للطفل لأغراض جنسية بالدرجة الأولى[1]"

تعرف المواد الإباحية حسب الفقرة 8 من المادة 2256 " التصوير البصري بما في ذلك الصور الفتوغرافية، الأفلام والفيديو والسوم وصور الحاسوب التي تم انتاجها بوسائل الكترونية وميكانيكية أو غيرها من الوسائل لسلوك جنسي صريح ، شارك في انتاجه استخدام طفل أو تصوير مرئي يبدو فيه استخدام طفل في سلوك جنسي، أو تصوير بصري تم إنشاؤه وتكييفه وتعديله ليظهر طفل معروف أو حقيقي في سلوك جنسي"[2].

ورد تعريف للمواد الإباحية التي تعرض الأطفال في الفقرة الثانية من المادة 20 من معاهدة مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي على أنها" أي مواد تمثل بشكل بصري طفلاً مضطلعاً في سلوك جنسي صريح، سواء كان حقيقياً أو بالمحاكاة، أو أي تمثيل للأعضاء الجنسية للطفل لأغراض جنسية".[3]

ويعرف المحتوى الإباحي بأنه: المواد إما مرئية أو مسموعة أو مقروءة تحتوي على محتوى جنسي تهدف إلى إثارة المتلقي جنسياً[4]

وقد صنفت (إبراهيم، 2021) المحتوى الإباحي إلى :

- المحتوي الإباحي الصريح: هي المواد المشينة أو الفاحشة، وهو عرض علاقات جنسية مباشرة، سواء عبر مقاطع الفيديو أو الصور الفوتوغرافية، أي تصوير الشخصيات عارية تمارس أفعالا جنسية صريحة.
- المحتوي الإباحي غير الصريح: ويطلق عليه أيضا المواد غير اللائقة، وهو عرض صور أو مقاطع فيديو لمواد جنسية غير مباشرة دون إظهار معاشرات جنسية، أي تصوير لشخصيات غير عارية او شبه عارية لا تؤدي سلوكا جنسياً صريحاً ، ولكنها تهدف إلى خلق إثارة جنسية لمستخدميها.

---

[1] يوسف، السعيد يوسف.(2014). الحماية الجنائية للأطفال من الاستغلال الجنسي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص303

[2] يوسف، السعيد يوسف.(2014). المرجع السابق ص291.

[3] صدرت هذه المعاهدة عن مجلس أوروبا بتاريخ 25 أكتوبر 2007.

[4] حريري، هبه جمال بكر. (2024). نهج تكاملي لعلاج ادمان استهلاك المواد الإباحية. مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع. العدد 99.

- المحتوي الإباحي المفرط: يطلق عليه المواد المثيرة للاشمئزاز، تتضمن علاقات جنسية شاذة سواء مع الحيوانات أو الموتى أو الأطفال أو من خلال علاقات جنسية عنيفة تتسم بالخطورة البالغة.[5]

التصنيفات القانونية:

في التشريعات الدولية، يتم تصنيف المحتوى الإباحي وفقًا لعدة معايير قانونية وأخلاقية تختلف من دولة لأخرى، ولكن هناك تصنيفات أساسية تُستخدم عالمياً لتحديد مدى قانونية هذا المحتوى. وفيما يلي أبرز التصنيفات مع الإشارة إلى بعض المصادر القانونية الدولية:

- الإباحية القانونية(Legal Pornography)

محتوى يُنتج ويوزع بشكل قانوني وفقًا للأنظمة المحلية والدولية، مثل الأفلام والمجلات الإباحية المخصصة للبالغين في بعض الدول[6].

- **الإباحية غير القانونية(Illegal Pornography)** :محتوى محظور قانونيًا بسبب انتهاكه للقوانين الوطنية أو الدولية، ويشمل:

- إباحية الأطفال :(Child Pornography) أي محتوى يصور أو يستغل الأطفال جنسيًا[7]
- الإباحية غير التوافقية :(Non-Consensual Pornography) مثل المواد التي يتم نشرها دون موافقة أحد الأطراف (الابتزاز الجنسي، الانتقام الإباحي)[8]

- **الإباحية العنيفة أو المتطرفة(Violent/Extreme Pornography)** : محتوى يتضمن عنفًا جسديًا أو نفسيًا شديدًا، مثل مشاهد الاغتصاب أو التعذيب أو السادية الجنسية[9].

---

[5] إبراهيم، هدير. (2021). تأثير المواد الإباحية على الاتجاهات والسلوكيات الجنسية لدي الشباب، المجلد العاشر، العدد الثانى، أبريل، ص221 231

(6) قوانين حرية التعبير مثل التعديل الأول للدستور الأمريكي، وتشريعات الاتحاد الأوروبي حول حرية الإعلام.

(7) اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل(CRC) ، وبروتوكول الأمم المتحدة الاختياري بشأن استغلال الأطفال في الإباحية.

(8) قوانين مثل "قانون الاتجار بالبشر" في الولايات المتحدة، وتشريعات الاتحاد الأوروبي حول حماية البيانات والخصوصية.

- **الإباحية الزائفة أو المصطنعة(Deepfake Pornography)** : محتوى يستخدم الذكاء الاصطناعي لإنشاء صور أو فيديوهات إباحية لأشخاص حقيقيين دون موافقتهم[10]

الفرع الثاني: التأثيرات النفسية والاجتماعية والقانونية للمحتوى الإباحي على الأطفال.

- **التأثيرات النفسية:**

يمكن أن تتحول مشاهدة هذه المواد في عمر مبكر إلى سلوك إدماني مثل إدمان المواد المخدرة أو الكحوليات بشكل كيميائي حقيقي، حيث يقوم المخ بإفراز مادة «الدوبامين «dopamine التي تجعل المدمن يشعر بالرضا والراحة. وعندما يتم إطلاق كميات كبيرة بسرعة يحدث الإدمان. ويرتبط المشاهد بمثل هذه المواد حتى يشعر بالنشوة التي يحصل عليها في كل مرة، وتصبح مثل الإدمان الحقيقي تماماً، فضلاً عن إمكانية أن يؤدي إدمان المواد الإباحية إلى أي إدمان آخر، حيث تشير الدراسات إلى أن المصاب بإدمان واحد يكون أكثر عرضة للإصابة بإدمان آخر. في الأغلب، تتسبب هذه السلوكيات في عدم القدرة على التركيز في الدراسة، وضعف الأداء الدراسي، وتؤثر بشكل سلبي على السلوك الجنسي السليم لهؤلاء الأطفال لاحقاً عند الزواج، وتسبب مشكلات نفسية للأطفال؛ لأن التغيرات التي تحدث في إفراز «الدوبامين» يمكن أن تضع الأساس للاكتئاب.

التعرض للمواد الجنسية في عمر مبكر يمكن أن يؤدي إلى التحرش بالأطفال الأصغر عمراً أو حتى الاغتصاب. أنه يرسخ في عقلية الطفل الذكر نموذجاً مشوهاً لممارسة العنف ضد الأنثى، مما يؤدي لاحقاً إلى جرائم الاعتداء البدني أو الجنسي عند البلوغ. ويمكن أن تؤدي الإباحية أيضاً إلى عزلة الطفل حيث يشعر بالذنب لرؤيته لهذه المشاهد خاصة في المجتمعات المحافظة . وتشير بعض الدراسات إلى أن الاطفال الذين يشاهدون بانتظام المواد الإباحية يعانون من أعراض اكتئاب أكثر من غيرهم، فضلاً عن الشعور بالقلق وعدم السعادة. وأوضح الباحثون أن التعرض إلى الإباحية مبكراً يمكن أن يؤدي على المدى البعيد إلى خلل في القشرة المخية prefrontal cortexوهي المنطقة المسؤولة عن التحكم في الأمور العاطفية مثل الأخلاق

---

(9) قوانين المملكة المتحدة(Criminal Justice and Immigration Act 2008) ، وقوانين بعض الولايات الأمريكية ضد المحتوى العنيف.

(10) قوانين مثل "قانون العدل الجنائي" في المملكة المتحدة، وتشريعات بعض الولايات الأمريكية ضد الـ.Deepfake

والتعاطف والتحكم في الانفعالات والقدرة على اتخاذ القرارات والتفكير السليم، ولذلك يمكن أن يعاني الطفل من التشتت الذهني[11].

- **التأثيرات الاجتماعية:**

- تعريض سمعة الأطفال ومن ثم الأسر التي ينتمون إليها للتشهير لاسيما في مجتمعاتنا العربية المحافظة والتي تلقى الفضائح الأخلاقية فيها درجة كبيرة من الذيوع والانتشار وفي ذات الوقت تقابل بحالة من الاستهجان والرفض الاجتماعي كونها غير مقبولة.
- ارتكاب بعض الأطفال لجرائم السرقة في محيط الأسرة أو خارجها من أجل توفير المبالغ المالية التي يطالب من يستغلونهم جنسياً بدفعها مقابل عدم نشر صورهم أو مقاطعهم التي تتضمن إيحاءات أو حركات جنسية، ما يهدد أمن واستقرار المجتمع بصفة عامة.
- التأخر الدراسي وضعف التحصيل العلمي للأطفال وربما انقطاعهم أو تسربهم كلية من التعليم.
- العزلة الاجتماعية للأطفال وضعف تفاعلهم الاجتماعي ورغبتهم في الابتعاد عن الآخرين والتقوقع حول ذواتهم وربما إحساسهم بالدونية كون لديهم ما يمثل نقطة ضعف يخشون على الدوام من تبعات إثارتها أو افتضاحها، وربما يتطور الأمر إلى نوع من العدوانية الشديدة لدى هؤلاء الأطفال والنقمة على المجتمع بصفة عامة.
- تهديد الاستقرار والتماسك الاجتماعي للأسرة ككل[12]

- **التأثيرات القانونية:**

-مشاهدة المحتوى الإباحي غير القانوني: في معظم الدول، يُعتبر وصول الأطفال إلى المواد الإباحية غير قانوني، سواء كان ذلك عبر الإنترنت أو بأي وسيلة أخرى. بعض القوانين تفرض غرامات أو إجراءات ضد الجهات التي تتيح هذا المحتوى للأطفال.

-إنتاج أو مشاركة المحتوى الإباحي للأطفال (استغلال جنسي للأطفال) إذا قام طفل بإنتاج أو مشاركة صور أو فيديوهات إباحية خاصة به أو بأطفال آخرين، حتى دون قصد، فقد يواجه تهمًا قانونية مثل "إنتاج أو توزيع مواد استغلال الأطفال"، مما قد يؤدي إلى مشاكل قانونية خطيرة قد تصل إلى السجل الجنائي في بعض الدول.

---

[11] عوض، هاني رمزي.(2022). الأطفال وخطر المواد الإباحية. مقال في جريدة الشرق الأوسط على الرابط https://2u.pw/vNn5f1Yq

[12] زيدان، مسعد عبد الرحمن.(2016). الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت في ضوء أحكام القانون الدولي، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص42.

- التعرض للاستغلال الجنسي والابتزاز الإلكتروني :كثير من الأطفال الذين يتعرضون للمحتوى الإباحي قد يصبحون عرضة للابتزاز من قبل مجرمين يستخدمون هذه المواد لتهديدهم وإجبارهم على تقديم المزيد من المحتوى أو المال. هذا يُعرف بـ "الإباحية القسرية "أو "الابتزاز الجنسي الإلكتروني."
- التورط في جرائم إلكترونية :قد يتم استدراج الأطفال عبر مواقع إباحية أو منصات مشبوهة للمشاركة في أنشطة غير قانونية، مثل الدخول إلى مواقع غير مشروعة أو التعامل مع مواد غير قانونية، مما قد يعرضهم للمساءلة القانونية.
- انتهاك قوانين الخصوصية :في بعض الحالات، قد يقوم الأطفال بمشاركة معلومات شخصية أثناء تصفح المحتوى الإباحي، مما قد يؤدي إلى سرقة الهوية أو انتهاك قوانين الخصوصية(13)

المبحث الثاني:

آليات الحماية القانونية وسبل تفعيلها لمواجهة انتشار المحتوى الإباحي

تمهيد:

يهدف هذا المبحث إلى استعراض آليات الحماية القانونية وسبل تفعيلها لمواجهة انتشار المحتوى الإباحي، وذلك من خلال تناول التدابير التشريعية والرقابية التي تهدف إلى منع وصول الأطفال إلى هذا المحتوى، إلى جانب استعراض دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية في التوعية وحماية الأطفال من هذه المخاطر، سيركز المطلب الأول على القوانين والتشريعات التي تفرض قيودًا على المحتوى الإباحي، إضافة إلى الأدوات الرقابية المستخدمة لمكافحة انتشاره. أما المطلب الثاني، فسيناقش دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية في نشر الوعي حول خطورة المحتوى الإباحي، وتعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للإنترنت، لضمان بيئة رقمية أكثر أمانًا للأطفال.

---

(13) بوصفصاف، خالد.(2023).الحماية القانونية من المواقع الإباحية والجرائم الجنسية التي تستخدم الانترنت، مجلة المعيار، 25(1)ص 536.

المطلب الأول: التدابير التشريعية والرقابية لمنع وصول الأطفال إلى المحتوى الاباحي

- **البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية2000**

صيغ هذا البروتوكول من أجل تحقيق أغراض اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذ أحكامها، والتدابير التي ينبغي للدول الأطراف أن تتخذها لكفالة حماية الطفل من بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وأهم ما جاء في هذا البروتوكول ما يلي:

- يحظر على الدول الأطراف بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية كما هو منصوص عليه في هذا البروتوكول.
- عرفت استغلال الأطفال في البغاء :بأنه استخدام طفل لغرض أنشطة جنسية لقاء مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال العوض، أما استغلال الأطفال في المواد الإباحية :هو تصوير أي طفل بأي وسيلة كانت، يمارس ممارسة حقيقية أو بالمحاكاة أنشطة جنسية صريحة أو أي تصوير للأعضاء الجنسية للطفل لإشباع الرغبة الجنسية أساسا.
- تكفل كل دولة طرف أن تغطي كحد أدنى، الأفعال والأنشطة التالية تغطية كاملة بموجب قانونها الجنائي أو قانون العقوبات فيها سواء أكانت هذه الجرائم ترتكب محليا أو دوليا أو كانت ترتكب على أساس فردي أو منظم، ورهناً بأحكام القانون الوطني للدولة الطرف، ينطبق الشيء نفسه على أية محاولة ترمي إلى ارتكاب أي من هذه الأفعال أو التواطؤ أو المشاركة في أي منها.
- تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة التي تجعل هذه الجرائم موجبة للعقوبات المناسبة والتي تضع في الاعتبار خطورة طابعها
- تعتمد الدول الأطراف أو تعزز وتنفذ وتنشر القوانين والتدابير الإدارية والسياسات والبرامج الاجتماعية التي تمنع الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول، وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال الذين هم عرضة بوجه خاص لهذه الممارسات.
- تقوم الدول الأطراف بتعزيز الوعي لدى الجمهور عامة، بما في ذلك الأطفال، عن طريق الإعلام بجميع الوسائل المناسبة، وعن طريق التثقيف والتدريب المتصل بالتدابير الوقائية و الاثار الضارة الناجمة عن الجرائم المشار إليها في هذا البروتوكول.
- تقوم الدول، في وفائها بالتزاماتها، بتشجيع مشاركة المجتمع المحلي، ولا سيما الأطفال، في برامج الإعلام والتثقيف تلك، بما في ذلك المشاركة على الصعيد الدولي.

- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة، التي تهدف إلى تأمين تقديم كل المساعدات المناسبة إلى ضحايا هذه الجرائم، بما في ذلك إعادة إدماجهم الكامل في المجتمع وتحقيق شفائهم الكامل بدنيا ونفسيا.[14]

- **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي** 2007(24)

أبرمت هذه الاتفاقية نظرا لزيادة معدل الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال إلى حد مقلق، لاسيما فيما يتعلق بالاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأطفال ومرتكبي هذه الأفعال. وتضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من المواد متعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال عبر الانترنت، حيث أن على كل طرف من الدول الأعضاء اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة أو تدابير أخرى لضمان تجريم التصرفات المتعمدة التالية في حال ارتكابها:

1. إنتاج مواد إباحية للأطفال.
2. عرض أو توفير مواد إباحية للأطفال.
3. توزيع أو نشر مواد إباحية للأطفال.
4. الحصول على مواد إباحية للأطفال أو تأمينها لشخص آخر.
5. حيازة مواد إباحية للأطفال.
6. استخدام طفل للمشاركة في عروض إباحية أو حثه على المشاركة في مثل هذه العروض.
7. إرغام طفل على المشاركة في عروض إباحية أو الاستفادة منه أو في خلاف ذلك استغلاله لأغراض مماثلة.
8. مشاهدة متعمدة لعروض إباحية يشارك فيها الأطفال.
9. تجريم فعل حث طفل بشكل متعمد، ولأغراض جنسية، على مشاهدة اعتداء جنس ي أو نشاطات جنسية حتى لو لم يشارك فيها.
10. تجريم فعل قيام شخص راشد بشكل متعمد، وبواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعرض الالتقاء بطفل بغية ارتكاب أي من الجرائم السابقة.[15]

---

[14] عرض هذا البروتوكول للتوقيع والتصديق والانضمام إليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 263 لسنة2000

ودخل حيز التنفيذ سنة 2002

[15] منصر، نصر الدين.(2018). الحماية القانونية للطفل من الاستغلال الجنسي عبر الانترنت. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 2، العدد 8.

- **موقف المشرع الجزائري من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت:**

وفقا لتقرير المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين بعنوان" :المواد الإباحية عن الآطفال : التشريع النموذجي والاستعراض العالمي لسنة2016(25)، فإن دول العالم تشهد تطورا من حيث التشريعات التي تعتبر كافية لمحاربة المواد الإباحية واستغلال الآطفال عبر الانترنت والمحددة ب 86دولة، مقارنة بسنة 2006والمحددة ببلدان، واعتمد التقرير على جملة من المعايير لمعرفة ذلك تتمثل فيما يلي:

- وجود قانون يتعلق ببغاء الآطفال.
- وجود تعريف لبورنوغرافيا الآطفال.
- وجود قانون يجرم استغلال الآطفال جنسيا عبر الإنترنت.
- وجود تجريم فعل حيازة مواد إباحية متعلقة بالأطفال بصرف النظر عن نية لتوزيع.
- وجود قوة قانونية تلزِم مزودي خدمات الإنترنت، بتقديم تقارير للجهات الآمنية، في حال تعرض الآطفال لاستغلال جنسي عبر الإنترنت.
- تطالب مقدمي خدمات الإنترنت وضع وتنفيذ الاحتفاظ بالبيانات وأحكام الحفاظ عليها.[16]

- **موقف المشرع الأمريكي من قانون منع اباحية الأطفال:**

أصدر المشرع الأمريكي قانون منع اباحية الأطفال لعام 1996 وقد وسع المشرع الأمريكي في هذا القانون نطاق التجريم للاستغلال الجنسي للأطفال؛ بحيث يشمل استخدام أقراص الحاسب الآلي، وأن يشمل الصور الافتراضية غير الحقيقية.

- قوانين التحقق من العمر :ابتداءً من عام 2023، أقرت 19 ولاية أمريكية قوانين تُلزم المواقع الإباحية بالتحقق من عمر المستخدمين قبل السماح لهم بالوصول إلى المحتوى. تتطلب هذه القوانين من المستخدمين إدخال بيانات رسمية مثل بطاقات الهوية، أو تقوم بحجب المواقع الإباحية افتراضيًا من قبل مزودي خدمة الإنترنت، مع إمكانية رفع الحظر عند الطلب
- اعتبار الإباحية قضية صحية عامة :أعلنت 16 ولاية أمريكية أن التعرض للمواد الإباحية يُعتبر قضية صحية عامة، نظرًا لتأثيراتها الضارة على الأفراد والمجتمع، بما في ذلك الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية[17]

---

[16] منصر، نصر الدين.(2018). المرجع السابق

[17] Feldmeier, Close Enough For Government Work: An Examination of Congressional Efforts to Reduce the Government's Burden of Proof In Child Pornography Cases, 30N.Ky.L.Rev.205 (2003).

- **موقف المشرع العراقي من الحماية القانونية للمحتوى الإباحي على الأطفال**

تتبنى التشريعات القانونية موقفاً صارماً تجاه المحتوى الإباحي والمحتويات الأخرى التي تُعتبر مخلة بالآداب العامة والقيم الدينية .ففي 14 مارس 2024، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارًا يُلزم وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات بحجب المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، و جاء هذا القرار بعد دعوى رفعها النائب سعود الساعدي، مستندًا إلى قرار مجلس النواب رقم 26 لعام 2015، الذي يدعو إلى منع وحجب المواقع اللاأخلاقية والترويج للمحتويات الهابطة التي تنشر :

- المقاطع الجنسية والإيماءات ذات الإيحاءات الجنسية المخلة بالأخلاق والآداب العامة
- المحتوى الهابط الخادش للحياء
- التجاوز على الذات الإلهية، والكتب المقدسة، والأنبياء والرسل، والرموز الدينية، والإساءة والسخرية من الأديان والمذاهب
- الترويج للفسق والفجور، والبغاء، والشذوذ الجنسي

ويُشير هذا القرار إلى التزام العراق بحماية المجتمع من المحتويات التي تُعتبر مسيئة أو مخلة بالقيم والأخلاق العامة .بالإضافة إلى ذلك، في 14 ديسمبر 2023، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا أمراً ولائياً بإلزام وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات بحجب كافة المواقع الإباحية في جميع أنحاء العراق ، تُعكس هذه القرارات التوجه القانوني في العراق نحو تنظيم المحتوى الإلكتروني بما يتماشى مع القيم الدينية والأخلاقية للمجتمع العراقي وذلك في قرارها بالعدد (325 وموحدتها 331/اتحادية /2023) في 13\3\2024[18]

المطلب الثاني: دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية في توعية الأطفال وحمايتهم:

يمكن للمؤسسات المجتمعية المساهمة في حماية وتوعية الأطفال، ويبرز هنا دور منظمة الأمم المتحدة من خلال الاتفاقيات الدولية مثل:

- **اتفاقية حقوق الطفل 1989 الصَّادرة عن منظمة الأمم المتحدة :**

حددت الاتفاقية الحد الأدنى للحماية التي يحق للأطفال الحصول عليها، ومنها الحماية من الإساءة والاستغلال، وفيها تشترط المواد 34 إلى 36 على الدول حماية الأطفال من كافة أنواع الاستغلال والاعتداء ذي الطابع الجنسي .وتُلزم الاتفاقية الأعضاء باتخاذ ما يلزم من اجراءات

---

[18] العبيدي،أسامة.(2013) جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الانترنت.مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة.

على المستوي الداخلي أو الثنائي أو الدولي للحيلولة دون استدراج أو إكراه من هم دون سن 18 سنة من الأطفال على الانخراط في الأنشطة الجنسية أو استخدامهم في البغاء أو أي ممارسات جنسية بشكل غير قانوني أو استغلالهم في الأفلام أو التسجيلات المرئية أو المسموعة أو المصورة ذات الطابع الجنسي أو خطفهم أو بيعهم أو الاتجار بهم لأي هدف بأي شكل من الأشكال، وحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال الضارة برفاهيتهم .كما تلتزم الدول الأطراف بتوفير تدابير وقائية تشريعية، وإدارية، واجتماعية، وتعليمية مناسبة لضمان سلامتهم من كافة أشكال الانتهاك الجسدي، أو سوء المعاملة،أو الإهمال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي كما تلتزم الدول الأطراف كذلك بوضع برامج اجتماعية لدعم الطفل ومن يقومون برعايته، وكذلك لأشكال الوقاية الأخرى، وللتعرف إلى حالات سوء معاملة الأطفال والاخطار بالحالات وإجراء التحقيقات القضائية والأمنية فيها، والمتابعة المستمرة لتلك الحالات، وللمشاركة القضائية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز التعافي وإعادة إدماج الطفل المجني عليه في المجتمع، ويجب أن يحدث هذا التعافي وإعادة الإدماج في بيئة تحافظ على صحة الطفل واحترامه لنفسه وكرامته[19]

كما تعد رقابة الأولياء على الأطفال ضرورية لحمايتهم وذلك من خلال:

يلعب الأولياء دورا مهما جدا في حماية الأطفال من انحرافات الانترنت، و يقوم دورهم على أساس؛ الرقابة الشخصية للأطفال، واستعمال البرامج المعلوماتية المخصصة للفرز .فبالنسبة للأولى يعد حضور الوالدين أثناء تصفح الأبناء القصر لمواقع الاتصالات الرقمية وسيلة ردعية بامتياز، كما أنها تسمح للراشد في حالة مصادفة مواقع غير مرغوب فيها والصادمة، بأن يتخذ التدابير الضرورية بسرعة .ولهذا يوصي البعض بعدم وضع جهاز كمبيوتر للأطفال في غرفهم الخاصة، حيث لا يمكن مراقبة مدة التصفح ولا المحتويات، بل يجب أن يكون جهاز الإعلام الآلي في الفضاء العائلي، أمام مرأى الأشخاص الراشدين.

كما يمكن للأولياء أن يضعوا حواجز تقنية بين أطفالهم والمواقع الضارة من خلال استعمال أدوات التجسس التي تسمح بمراقبة الطفل دون علمه، وبالتالي معرفة جميع المواقع التي يزورها . كما يمكن وضع برنامج الفرز التي يمنع الأطفال من الولوج صدفة إلى بعض المواقع الضارة بهم؛ كالمواقع الإباحية، وتتدخل تلك البرامج عند البحث عن المواقع، وفي شبكات الدردشة على الخط وغيرها من العمليات التي يوفرها الإبحار على الانترنت لكن يبقى أن الأطفال هذه الأيام يعرفون عن الإنترنت أكثر مما يعرفه الآباء بشاكل عام، مما يحد من تطبيق هذه البرامج لأنهم يتمكنون من تعطيلها ، ومع ذلك، تبقى وسيلة جيدة للرصد.

---

[19] مكي، نجاة؛ بوقطف، محمود، حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الانترنت، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، ص37.

ومن جانب آخر، فانه من الضروري أن يكتسب الأولياء وعياً اكبر بالإمكانات المتاحة على الانترنت لتوعية، وتذكير أطفالهم بالمحتويات المتنوعة التي تظهر على الشبكة الرقمية، كما يجب عليهم تعليم أبنائهم القصر مخاطر هذه الأداة، وتحذيرهم من المحتوى غير القانوني

وبالنسبة للمؤسسات الحكومية فقد عمدت الحكومة العراقية إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة:

حيث صادق العراق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية عام 2008، وهو ما يعكس التزام الدولة بحماية الأطفال من هذه المخاطر، وكذلك حجب المواقع الإباحية في عام 2024، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارًا يلزم الحكومة بحجب المواقع الإباحية، استجابة لدعوات مجتمعية وبرلمانية، من بينها القرار البرلماني رقم 26لسنة 2015[20]

ويمكن للمؤسسات الحكومية أن تتخذ جملة من الإجراءات لحماية الأطفال مثل

يعد منع أو غلق المحتوى غير القانوني عند المصدر الوسيلة الأكثر شيوعا، التي تطبق على جميع مستخدمي الانترنت، ومع ذلك هناك حالات ومن دون أن يكون المحتوى بحد ذاته غير قانوني، فمن الضروري تقييد الوصول إلى بعض المواقع على أشخاص معينين بسبب وضعيتهم. تفرض هذه القيود عموما على مقدمي خدمات الانترنت، لكن يمكن أن يبادر مشتركي الانترنت بإرادتهم المنفردة بوضع هذه القيود؛ وخاصة الأولياء أو صاحب العمل، حيث يمكن للشركات أن تمنع الولوج إلى محتوى غير مرتبط بالعمل؛ أي حظر الوصول إلى بعض المواقع .وفي المقابل ودون تقييد استخدام الاتصالات الإلكترونية، قد تكون هناك ضرورة في بعض الحالات لإعادة النظر في حق الأفراد في استخدام تقنيات الترميز لجعل تبادلاتهم سرية، ومن هذه التدابير:

1- الحظر عند المصدر

تسمح هذه الوسيلة من الرقابة لمقدمي خدمات الانترنت بوضع ضوابط على الوصول إلى المواقع الالكترونية، من خلال استعمال وسائل مختلفة، ويسمح لهم موقعهم في التحكم في عملية الولوج إلى الفضاء الالكتروني بوضع حواجز تسمح بحماية الأطفال من المواقع الإباحية، ومن الجرائم التي ترتكب ضدهم باستعمال الاتصالات الرقمية.

فبعض مقدمي الخدمات يستعملون وسيلة الدفع المالي، وبالتالي تكون هناك ضرورة للحصول على بطاقة ائتمان، أو اشتراط كلمة مرور لإحباط محاولات التصفح، وتطبيق أنظمة التحقق من سن المستخدم عند محاولة هذا الأخير الولوج إلى الموقع (مع أنها ترتكز أساسا على مدى صدق المستخدم في إعطاء سنه الحقيقي)، كما تقوم بتحذيره من الطبيعة المثيرة للمواد

---

[20] https://www.iraqfsc.iq/news.5098/ المحكمة الاتحادية العليا.

المعروضة. وفي هذا الإطار،يقع على عاتق مقدمي خدمات الانترنت التزامات تسمح بحماية الأطفال من المواقع الجنسية المؤذية لهم، حيث يجب عليهم ودون تأخير التدخل الفوري لسحب محتويات يتيحون الاطلاع عليها بمجرد علمهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمخالفتها للقوانين وتخزينها أو جعل الدخول إليها غير ممكن ، كما يمكنها وضع ترتيبات تقنية تسمح بحصر إمكانية الدخول إلى الموزعات التي تحوي معلومات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وإخبار المشتركين لديها بوجودها [21]

2- الرقابة الطوعية

تستند الرقابة على متصفحي شبكة الإنترنت بشاكل أساسي على الإرادة .وفي هذا الإطار ظهرت بعض الوسائل لمنع ولوج الأطفال إلى محتوى غير قانوني أو ضار؛ كالتحكم في استقبال المعلومات الرقمية؛ من خلال برنامج الفرز، إضافة إلى الخطوط المباشرة، وأخيراً اعتماد مواقع الإنترنت

2-1 البرامج المعلوماتية للفرز Logiciels de Filtrage

يتم استخدام شبكة الانترنت في المنزل، أو في المقاهي المخصصة للفضاء الرقمي، وفي اغلب الأحيان دون أي مراقبة، وهذا على الرغم من وجود برامج معلوماتية متطورة جدا يوصى الخبراء باستعمالها، وتنص التشريعات الجديدة في العديد من الدول على إلزام مزودي خدمة الإنترنت بإبلاغ المشتركين عن وجود وسائل تقنية تجعل من الممكن تقييد أو تحديد الوصول إلى خدمات معينة تحديدها[22].

تستند هذه البرامج إلى طرق مختلفة، حيث يمكنها حظر الوصول إلى صفحات الويب التي تحتوي على كلمات معينة أو تلك التي تظهر في قائمة محددة، أو منع الوصول إلى مواقع صنفتها الهيئة التي أنشأت البرمجيات مسبقا، كما يمكن إجراء هذا الفرز لكل من منتديات الحوار، والبريد الإلكتروني عن طريق إزالة بعض الرسائل بسبب خصائص معينة، كما طورت الشركات أيضًا بروتوكولات لجعل الشبكة أكثر أمانًا، ولكن جميع برامج الفرز هذه ليست فعالة مئة بالمائة، ولا توفر حماية مثالية لأن " أكثر من واحد من كل عشرة أشخاص قالوا إنهم قاموا بتعطيل عملية الفرز . "ومع ذلك، فهي ضرورية، وتسمح بتنفيذ تطبيقات أكثر مرونة، ويمكن لمعظم هذه الأدوات أن تمنع عدد من المعلومات غير المرغوب فيها ومنها الرسائل من التداول على الشبكة[23].

---

[21] المادة 12 من القانون 9-4 01الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية عدد 47، المؤرخة في 16-8-2009.

[22] Loi française du 1er août 2000, article 2 bis.

[23] Nlend Cécile, la protection du mineur dans le cyber espace, doctorat de droit public, université de Picardie jules verne, Amiens, 2007, p.213.

2-2 الخطوط المباشرة :آليات الإبلاغ عبر الهاتفLes hotlines

طورت بعض الدول آليات للإبلاغ عبر الهاتف، لتسهيل إزالة المحتوى غير القانوني المتداول على الشبكة، إذ يتيح هذا العنصر للمستخدمين بعض التحكم في المحتوى المتاح على الإنترنت، حيث يمكن للمستخدم الاتصال بخط المساعدة، ليقوم هذا الأخير بالتحقيق في الشكوى إذا كان هناك دلائل على وجود محتوى غير قانوني، ثم يتم إخطار مقدمي خدمات الانترنت والسلطات المختصة باتخاذ الإجراءات الضرورية .ولهذه الخطوط لها فعالية بارزة، لأنها تتيح لمتصفحي الإنترنت تقديم شكوى ومراقبة المحتويات[24].

2-3 آلية الاعتماد

ساهم الوجود الهائل للمحتوى غير القانوني الذي يتم تداوله على الشبكة في تخوف مستخدمي الانترنت من الخدمات المقدمة لهم .ومن أجل زيادة تعزيز سمعة بعض المواقع، تم تطوير أنشطة جديدة تتعلق بإصدار شهادات ضمان من قبل شخص ثالث موثوق به بعد إتمام عمليات التحقق .تزيد هذه التدابير من ثقة المستخدمين في الخدمات أو المنتجات أو المواقع الموجودة على الشبكة.

يتم إعداد الشهادات بموجب نصوص تشريعية تشترط " التحقق من هوية الأشخاص وإصدار الشهادات التي تؤكد هويتهم، أو تحديد هوية جمعية أو مجتمع أو دولة أو تدقيق هوية شيء ." ويجب أن يكون موفر خدمة المصادقة محايدًا، وأن يضمن سلامة الشهادة التي يقدمها .ويمكنه تحمل مسؤوليته في حالة عدم دقة تلك الشهادة، أو بطلانها ما لم يثبت أنه لم يرتكب أي خطأ في تنفيذ التزاماته[25].

2-4 القيود الواردة على استعمال وسائل الترميز.

تعد سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة دستوريا ، كما أن تكنولوجيات الترميز ذات قيمة تجارية وعسكرية مهمة ، لكن يمكن لهذا النوع من التكنولوجيات أن يتضمن عن قصد أو عن غير قصد ثغرات أمنية قد تسمح لمنتجيها بالولوج لاتصالات مستخدميها، حتى على المستوى الدولي وهو ما يشكل خطرا على الأمن الوطني . ولذا تتدخل بعض الدول لوضع قيود على ترميز الاتصالات، وتدرجه ضمن مهامها في منع الاعتداء على الأمن الداخلي والخارجي.ومن جانب آخر، يعد وضع حواجز أمام الأفراد لمنعهم من ترميز اتصالاتهم من

---

[24] Paul Christian, Du droit et des libertés sur Internet, Rapport au premier ministre, cité par Caroline Vallet, La règlementation des contenus illicites circulant sur le réseau internet en droit comparé, mémoire, Université Laval de Québec - 2005, en ligne M// : https://www.memoireonline.com/12/05/13/m_memoire-reglementation-contenus-illicites-internet0.html (consulté le 15-10-2019).

[25] Yannick Spegels et Hughes –Jehan Vibert, droit de la cryptographie, une approche pour la protection des informations sur internet, mémoire D.E.A, université Montpelier, pp.20-21.

الوسائل التي تسمح بحماية الأطفال من الجرائم الالكترونية، ومن الاطلاع على المواقع غير المخصصة لهم، لكن لا يجب أن يكون الترميز عائقا في وجه العمل القضائي للتحري عن الجرائم.[26]

2-5 القيود المفروضة على استعمال تكنولوجيات الترميز

وضعت بعض الدول نظام ضبط صارم، وتقييدي إلى حد كبير على البرامج المعلوماتية والأجهزة المتعلقة بالترميز، حيث أدرجتها ضمن التجهيزات الحساسة ، التي يمكن أن يمس استعمالها غير المشروع بالأمن الوطني والنظام العام ، واخضع كل نشاط متعلق بها لرقابة السلطات العمومية من خلال نظام الترخيص .والنتيجة أن المؤسسات والأفراد لا يمكنهم استعمال إلا وسائل الترميز المعتمدة، والمرخصة من طرف الدولة.

ومن ثم فان المتاجرة بهذا النوع من التجهيزات واقتناءها وحيازتها، واستعمالها يجب أن يحوز على الموافقة المسبقة للسلطات المختصة، كما أن صنعها وتصديرها واستيرادها، وبيعها يخضع لاعتماد مسبق أو منح تأشيرة من طرف الوزارات المعنية ، حتى أن المشترى يجب أن يكون متحصل على رخصة لاقتناء هذا النوع من الأجهزة ، وأن تكون تلك التجهيزات المقتناة مطابقة للمعايير، والتنظيمات التقنية المعمول بها.[27]

خاتمة:

يعد انتشار المحتوى الإباحي على الإنترنت من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث يُعرّض الأطفال لمخاطر نفسية وسلوكية قد تؤثر على نموهم وتشكيل شخصياتهم. مع التطور التكنولوجي، أصبح من الضروري وضع آليات فعالة لحماية الأطفال من التعرض لهذا المحتوى، سواء من خلال التشريعات القانونية، الرقابة التقنية، أو التوعية المجتمعية. وتلعب المؤسسات الحكومية دورًا رئيسيًا في وضع القوانين الصارمة التي تمنع وصول الأطفال إلى المحتوى الضار، بينما يقع على عاتق المجتمع المدني والأسر والمؤسسات التعليمية مسؤولية توعية الأطفال وتعليمهم كيفية الاستخدام الآمن للإنترنت. كما أن التعاون الدولي أصبح ضرورة ملحة لمكافحة انتشار المحتوى غير اللائق والاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. وإن حماية

---

[26] Benyagoub Hanan, les techniques d'enquêtes spéciales en droit algérien, étude comparative-, thèse de doctorat, université alger1, 2015-2016, pp 124-125.

[27] Benyagoub Hanan, les techniques d'enquêtes spéciales en droit algérien, étude comparative-, thèse de doctorat, université alger1, 2015-2016, pp 124-125.

الأطفال مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود بين الحكومات، الأسر، والمدارس، إلى جانب تطوير الحلول التكنولوجية التي تساهم في الحد من هذه الظاهرة. ومن خلال تعزيز الوعي المجتمعي وتطبيق القوانين بشكل صارم، يمكن الحد من هذه المشكلة وضمان بيئة آمنة تُمكّن الأطفال من النمو بشكل صحي وسليم بعيدًا عن التأثيرات السلبية للمحتوى غير المناسب.

الاستنتاجات

1. هناك **قصور في القوانين العراقية** المتعلقة بحظر المحتوى الإباحي، إذ لا تتضمن آليات صارمة للتحقق من عمر المستخدمين.
2. **غياب الرقابة التكنولوجية الفعالة** يجعل من الصعب التحكم في المحتوى الذي يتعرض له الأطفال عبر الإنترنت.
3. **ضعف التوعية المجتمعية** يسهم في تفاقم المشكلة، حيث لا يدرك الكثير من الآباء مدى خطورة المحتوى الإباحي وتأثيره على أطفالهم.
4. بعض الدول المتقدمة مثل **المملكة المتحدة وفرنسا** نجحت في تطوير أنظمة فعالة لمنع وصول القاصرين إلى المواقع الإباحية، ويمكن للعراق الاستفادة من هذه التجارب.
5. التعاون بين الجهات الحكومية ومزودي خدمة الإنترنت ضروري لضبط المحتوى وتطبيق معايير حماية فعالة.
6. قوانين حرية التعبير مثل التعديل الأول للدستور الأمريكي، وتشريعات الاتحاد الأوروبي حول حرية الإعلام.
7. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل(CRC) ، وبروتوكول الأمم المتحدة الاختياري بشأن استغلال الأطفال في الإباحية.
8. قوانين مثل "قانون الاتجار بالبشر" في الولايات المتحدة، وتشريعات الاتحاد الأوروبي حول حماية البيانات والخصوصية.
9. قوانين المملكة المتحدة(Criminal Justice and Immigration Act 2008) ، وقوانين بعض الولايات الأمريكية ضد المحتوى العنيف.
10. قوانين مثل "قانون العدل الجنائي" في المملكة المتحدة، وتشريعات بعض الولايات الأمريكية ضد الـDeepfake.

التوصيات

1. **تعديل القوانين العراقية** بحيث تشمل بنودًا واضحة تمنع وصول الأطفال إلى المحتوى الإباحي وتعاقب مزودي الإنترنت غير الملتزمين.
2. **فرض أنظمة تحقق من العمر** على المواقع الإباحية، بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا بعد تأكيد هوية المستخدم.
3. **تعزيز التعاون بين الحكومة ومزودي خدمة الإنترنت** لتطوير تقنيات تصفية المحتوى الإباحي بشكل فعال.
4. **إدخال برامج توعوية في المناهج الدراسية** لزيادة وعي الأطفال حول مخاطر الإنترنت.
5. **إنشاء منصة رقمية عراقية آمنة** توفر محتوى مناسبًا للأطفال بديلاً عن المواقع المشبوهة.

المراجع:

المراجع العربية

1. إبراهيم، هدير.(2021). تأثير المواد الإباحية علي الاتجاهات والسلوكيات الجنسية لدي الشباب ، المجلد العاشر، العدد الثانى، أبريل ، ص221 231
2. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل(CRC) ، وبروتوكول الأمم المتحدة الاختياري بشأن استغلال الأطفال في الإباحية.
3. بوصفصاف، خالد.(2023).الحماية القانونية من المواقع الإباحية والجرائم الجنسية التي تستخدم الانترنت، مجلة المعيار، 25(1)ص 536.
4. حريري، هبه جمال بكر.(2024). نهج تكاملي لعلاج ادمان استهلاك المواد الإباحية. مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع. العدد 99.
5. زيدان، مسعد عبد الرحمن.(2016). الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت في ضوء أحكام القانون الدولي، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص42.
6. صدرت هذه المعاهدة عن مجلس أوروبا بتاريخ 25 أكتوبر 2007.
7. العبيدي،أسامة.(2013) جريمة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الانترنت.مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة.
8. عرض هذا البروتوكول للتوقيع والتصديق والانضمام إليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 263 لسنة2000 ودخل حيز التنفيذ سنة 2002
9. عوض، هاني رمزي.(2022). الأطفال وخطر المواد الإباحية. مقال في جريدة الشرق الأوسط على الرابط https://2u.pw/vNn5f1Yq
10. قرار المحكمة الاتحادية العليا على الرابط https://www.iraqfsc.iq/news.5098/
11. قوانين المملكة المتحدة (Criminal Justice and Immigration Act 2008)، وقوانين بعض الولايات الأمريكية ضد المحتوى العنيف.
12. قوانين حرية التعبير مثل التعديل الأول للدستور الأمريكي، وتشريعات الاتحاد الأوروبي حول حرية الإعلام.

13. قوانين مثل "قانون الاتجار بالبشر" في الولايات المتحدة، وتشريعات الاتحاد الأوروبي حول حماية البيانات والخصوصية.
14. قوانين مثل "قانون العدل الجنائي" في المملكة المتحدة، وتشريعات بعض الولايات الأمريكية ضد الـDeepfake.
15. المادة 12 من القانون 9-4 01الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية عدد 47، المؤرخة في 16-8-2009.
16. مكي، نجاة؛ بوقطف، محمود، حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الانترنت، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، العدد الخامس، ص37.
17. منصر، نصر الدين.(2018). الحماية القانونية للطفل من الاستغلال الجنسي عبر الانترنت. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 2، العدد 8.
18. يوسف، السعيد يوسف.(2014). الحماية الجنائية للأطفال من الاستغلال الجنسي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

a. المراجع الأجنبية:

1. Benyagoub Hanan, les techniques d'enquêtes spéciales en droit algérien, étude comparative-, thèse de doctorat, université alger1, 2015-2016, pp 124-125.
2. Benyagoub Hanan, les techniques d'enquêtes spéciales en droit algérien, étude comparative-, thèse de doctorat, université alger1, 2015-2016, pp 124-125.
3. Feldmeier, Close Enough For Government Work: An Examination of Congressional Efforts to Reduce the Government's Burden of Proof In Child Pornography Cases, 30N.Ky.L.Rev.205 (2003).
4. Loi française du 1er août 2000, article 2 bis.
5. Nlend Cécile, la protection du mineur dans le cyber espace, doctorat de droit public, université de Picardie jules verne, Amiens, 2007, p.213.
6. Paul Christian, Du droit et des libertés sur Internet, Rapport au premier ministre, cité par Caroline Vallet, La règlementation des contenus illicites circulant sur le réseau internet en droit comparé, mémoire, Université Laval de Québec - 2005, en ligne M// : https://www.memoireonline.com/12/05/13/m_memoire-reglementation-contenus-illicites-internet0.html (consulté le 15-10-2019).

7. Yannick Spegels et Hughes –Jehan Vibert, droit de la cryptographie, une approche pour la protection des informations sur internet, mémoire D.E.A, université Montpelier, pp.20-21.